منظمة
العمل
الدولية

مهارات التجارة والتنوع الإقتصادي في مصر

في حالة:
صناعة الأثاث

إعداد:

- علي عبدالله
- فيكتوريا دونالوج
- كون جريج
- كريستين هوفمان
- بولورما تومور شودور

يناير ٢٠١٦

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٦
الطبعة الأولى، باللغة الإنجليزية، ٢٠١٦

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي:
ILO Publications (Rights and Permissions),
International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland
والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

Skills for Trade and Economic Diversification in Egypt: The Case of the Furniture Industry

ISBN: 978-92-2-030968-1 (print)
ISBN: 978-92-2-030969-8 (web pdf)
متوفر الملخص باللغة العربية في نفس الطبعة
مهارات التجارة والتنوع الإقتصادي في مصر: في حالة قطاع صناعة الأثاث

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.
مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.
الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من :
ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

ويمكن الحصول مجاناً على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه،
أو بالبريد الالكتروني: pubvente@ilo.org. زوروا موقعنا: www.ilo.org/publns

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (٢٠٢+)
زوروا موقعنا: www.ilo.org/cairo

طبع في (جمهورية مصر العربية).

مقدمة

تعد تنمية المهارات عملية جوهرية للتعامل مع الفرص ومواجهة التحديات من أجل تلبية المتطلبات الجديدة للاقتصادات المتغيرة والتقنيات الحديثة في إطار العولمة.
(المهارات من أجل تحسين الإنتاجية، ونمو فرص العمل والتنمية، مؤتمر العمل الدولي، عام ٢٠٠٨).
لا تستهدف إستراتيجية التنمية الصناعية تقديم فرص عمل للأفضل تأهيلاً فحسب، ولكنها تتخطى ذلك إلى إتاحة مجموعة كبيرة من العمالة المؤهلة تأهيلاً جيداً في كافة مستويات المهارات بالدرجة الكافية لمواجهة متطلبات الطفرة الصناعية.
(إستراتيجية التنمية الصناعية في مصر: قاطرة النمو، عام ٢٠٠٦)
يعرض هذا التقرير تطبيقاً لمنهجية مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي الخاصة بمنظمة العمل الدولية (STED) فيما يتعلق بقطاع صناعة الأثاث في الاقتصاد المصري، وتتبنى هذه المنهجية المدخل القطاعي لتحديد الاحتياجات الخاصة بالمهارات الإستراتيجية الحالية والمتوقعة للقطاعات القابلة للدخول في التجارة الدولية، وعلى الرغم من أن مساهمة صناعة الأثاث من إجمالى الصادرات المصرية (ما يقرب من ٢ ٪)، إلا أنه قد وقع الاختيار على هذا القطاع نظراً لوجود فرص لنمو الصادرات والمساهمة بشكل أكبر في خلق فرص العمل، وقد احتلت هذه الصناعة المرتبة الثانية في أعلى الصادرات نمواً بين كل الصناعات المصرية فيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ بنسبة ٣٩ ٪، ويمكن من خلال دعم الصناعة والتركيز على المهارات زيادة فرص الارتقاء بمستوى التنافسية التصديرية، ويتألف هذا القطاع بالأساس من مشروعات صغيرة ومتوسطة، ويعمل به ما يقرب من ٢٧٠٠٠٠ شخص لديهم الكثير من التحديات في مجال المهارات، وبالتالي فإن تطبيق استراتيجية المهارات بشكل فعال يمكن أن يؤثر على تنافسية هذه الصناعة بشكل جيد.
وقد تم تنفيذ برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) كجزء من مشروع المسار السريع لمبادرة المساعدة من أجل التجارة الخاص بالدول العربية، وذلك بتمويل مشترك من المملكة العربية السعودية، والكويت، والسويد ومصر والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
وقد تم وضع برنامج (STED) انطلاقاً من حقيقة أن توفير المهارات الصحيحة للعمال أمر ضروري للغاية لنجاح الشركات أو الصناعات في مجال التجارة، وفي المقابل، فإن فهم التجارة مسألة ضرورية حتى يتم تزويد العمال بالمهارات المناسبة. ويساهم توفر العمالة الماهرة في تحقيق قدر أكبر من الصادرات الأكثر تنوعاً، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستيعاب أكبر للتكنولوجيا، ونمو أكثر استدامة فضلاً عن المساهمة في رفع إنتاجية العمال، وفي نفس الوقت، نجد أن المهارات هي المحدد الأساسي لنجاح العامل في العثور على فرصة عمل جيدة، وكسب عيشه، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الأخذ في الإعتبار النظرة المستقبلية للصناعة وعدم الإكتفاء بالسؤال عن المهارات المطلوبة اليوم وحسب بل نتخطى هذا إلى السؤال عن المهارات المطلوبة في المستقبل، هذا لكي تتوافق عملية توفير المهارات مع الطلب الحالى والمستقبلى عليها في سوق العمل.
وقد تم تطبيق برنامج (STED) في قطاعين من القطاعات الاقتصادية في مصر، هما الصناعات الغذائية وصناعة الأثاث، حيث تم تنفيذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع وزارة الصناعة والتجارة والصناعات الصغيرة، ومجلس التصدير وشراكة تدريب المشروعات. وقد تم اختيار القطاعين بالتشاور مع أطراف منظمة العمل الدولية الثلاث في مصر، كما قام برنامج (STED) بإتخاذ الإجراءات اللازمة بالتعاون مع لجان التسيير من الأطراف المعنية على مستوى القطاعين.
ويطرح هذا التقرير والتقرير المرافق الخاص بقطاع الصناعات الغذائية مجموعة من التوصيات التي تشكل أجندة المهارات الإستراتيجية لكلا القطاعين، ويعتمد تنفيذ هذه الأجندة أساساً على الأطراف المعنية في مصرسواء على مستوى القطاع أو على المستوى الوطني، مع إتاحة المجال لشركاء التنمية ليلعبوا دوراً مسانداً وداعماً، ويخطط المشروع لمتابعة دعم تنفيذ عدداً من التوصيات بالتعاون مع الأطراف المعنية.

أ. بيتر فان غوى
مدير الفريق الفنى للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا
ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

أ. جيرما أجونى
الرئيس المؤقت لقسم المهارات والقابلية للتوظيف
إدارة سياسات التوظيف
منظمة العمل الدولية - جينيف

شكر وتقدير

قام كل من كون جريج (خبير المهارات الفنية، إدارة سياسات التوظيف بمنظمة العمل الدولية، جينيف) وبولورما تومور شودور (مسئول فني، إدارة سياسات التوظيف بمنظمة العمل الدولية، جينيف)، وعلي عبد الله (مسئول برنامج (STED) على المستوى الوطني، منظمة العمل الدولية، مصر)، وكريستين هوفمان (خبير تنمية المهارات، فريق العمل اللائق، منظمة العمل الدولية، القاهرة)، وفكيتوريا دونالوج (استشاري) بكتابة هذا التقرير. ولم يكن من الممكن الخروج بهذا التقرير دون الدعم الذي قدمته وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص السيد سعيد عبدالله (وكيل الوزارة، محمد طلبة (كبير الاقتصاديين في مجال التجارة ورئيس وحدة التخطيط والعلاقات الخارجية سابقاً)، إيهاب فتحى (رئيس وحدة التخطيط والعلاقات الخارجية)، ويتقدم فريق العمل بشكر خاص أيضاً لأولجا ستريتسكا إيلينا، (خبير فني في سياسات المهارات والنظم).

وقد قام كل من منى كامل (مساعد فريق العمل اللائق، منظمة العمل الدولية، القاهرة)، بسمة نفادى (مساعد مشروع (STED)، منظمة العمل الدولية، القاهرة)، مريم حنا (مساعد إداري ببرنامج (STED)، منظمة العمل الدولية، القاهرة)، وماريا هيلين شالا (سكرتير، منظمة العمل الدولية، جينيف)، وماريلا دايربرج (سكرتير، منظمة العمل الدولية، جينيف) بتقديم الدعم الإداري واللوجيستي، وقامت داليا روك بمراجعة التقرير، وداليا وهيب بترجمة الملخص التنفيذي إلى اللغة العربية.

فضلاً عن ذلك ساهم الكثير من الأطراف المعنية في الحكومة والغرفة وشراكة التدريب، والقطاع الخاص والنقابات بوقتهم ورؤيتهم بمساهمات سخية في ورش العمل والمقابلات وكذلك في مراجعة المسودة النهائية للتقرير والمشاركة في لجان التسيير لـ (STED) في القطاع.

ومع ذلك فلا تزال الأخطاء أوالحذف من التقرير هي مسئولية الكتاب.

ملخص تنفيذي:

يرتبط أداء ومستوى تنافسية الشركات والمؤسسات من جميع المستويات بشكل كبير بمستوى المهارات لدى العاملين بها، إذ تساهم كل من العولمة والتغير التكنولوجي السريع في زيادة الطلب على المهارات وتكيف العمال مع التحديات الجديدة من خلال التعلم المستمر، وتقدم (مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية) برنامجاً يهدف إلى القيام بالإصلاحات المستهدفة لدعم التجارة على الصعيدين الإقليمي والقطري، وقد قامت منظمة العمل الدولية من خلال هذه المبادرة بتنفيذ منهجية برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) في قطاعين تم اختيارهما بعناية.

ومنهجية برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي منهجية تعمل على مستوى قطاعي لتساعد في وضع استراتيجات تنمية المهارات التي تساعد الدول على أن تكون أكثر تنافسية في ظل الأسواق المفتوحة، وتعمل على زيادة الصادرات، وبناء هيكل اقتصادي سليم ومتنوع أو الحفاظ عليه، وينطوى تطبيق منهجية (STED) في صناعة الأثاث على جمع البيانات ذات الصلة، وعقد اجتماعات موائد مستديرة للقطاع، وإجراء استبيان لأصحاب العمل شمل ٧٨ شركة من مختلف الأحجام والمناطق بجمهورية مصر العربية في صناعة الأثاث، على أن يكون نصفهم من المصدرين، هذا إلى جانب القيام بمقابلات متعمقة ومناقشات مع هذه الأطراف الفاعلة في القطاع. وتنطوي هذه العملية على صياغة توصيات تساهم في رفع الوعي والحوار بشأن تنمية المهارات فيما بين الأطراف المعنية الأساسية في هذه الصناعة.

وتبذل بالفعل جهود دؤوبة في مجالات عدة منها وضع معايير للمهارات، ومراجعة المناهج، ووضع حزم تدريبية، وتأسيس منطقة صناعية جديدة بدمياط تحت قيادة الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية، ومع ذلك فأنه لا يوجد في الوقت الحالي أى مبادرة لوضع خطة إستراتيجية تجمع بشكل شامل المداخل والمهارات الخاصة بتنمية التجارة في إستراتيجية واحدة تهدف إلى تنمية الموارد البشرية في القطاع.

أنماط واتجاهات التجارة

زادت كل من الصادرات والواردات المصرية بشكل ملحوظ في غضون فترة العشر سنوات ما بين عامي٢٠٠٣ و٢٠١٣، فقد زادت الصادرات المصرية للأثاث بمعدل ٣٨٪ سنوياً، إذ زادت من ٢٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، وتعد الدول العربية مجتمعة (٢٢ دولة) أكبر مستورد لصادرات الأثاث المصري، إذ استوردت المنطقة العربية حوالي ٨٥٪ من إجمالي صادرات قطاع الأثاث في عام ٢٠١٣، فضلاً عن ذلك يمتلك قطاع الأثاث القدرة على تعزيز التكامل التجاري الإقليمي والتوسع في التجارة البينية فيما بين دول العالم العربي، ذلك إلى جانب أنه يمتلك الفرصة لتنمية الصادرات خارج المنطقة خاصة في الأسواق القريبة مثل سوق دول الاتحاد الأوربي.

تعد الصين أكبر المنافسين للصادرات المصرية في مجال الأثاث في أكبر عشر أسواق عربية بحصة تبلغ ٣٢٪ من الواردات في عام ٢٠١٣ تليها تركيا (١٣٪)، ثم إيطاليا (١٠٪)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٦٪)، والإمارات العربية (٦٪)، فألمانيا (٥٪).

لمحة عن القطاع والمشروعات والتشغيل

تعد صناعة الأثاث صناعة عريقة في مصر تتميز بمستوى حرفي مرتفع، ويوفر موقع مصر الجغرافي سهولة الوصول إلى الأسواق الرئيسية، وتكاليف منخفضة نسبياً للعمالة الماهرة. وقد تأثر قطاع صناعة الأثاث كثيراً على مر القرون بالحقب التاريخية المختلفة، واشتهر بصناعة أثاث خشبي متميز يدخل فيه الطابع الإسلامي والبريطاني والفرنسي، وعلى الرغم من أن مساهمة قطاع الأثاث المصري في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة قليلة نسبياً (١,٢٪ من إجمالي المنتجات المصنعة، التعداد الاقتصادي، عام ٢٠١٣)، إلا أن القطاع يحوي ٢٧٠٢٢٢ عاملاً (١١٪ من إجمالي العمالة التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية)، يعملون في ١٠٤٢٥٠ منشأة (٢٧٪ من منشآت الصناعات التحويلية) في عام ٢٠١٣، مما يجعلها ثاني أكبر صناعة فيما يتعلق بالعمالة، وتتألف الغالبية العظمى من مصنعي الأثاث من مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر يغلب عليها الطابع العائلي، حيث أن ٩٥٪ من كل المنشآت العاملة في

صناعة الأثاث توظف أقل من خمسة أفراد، أما فيما يتعلق بحصة الإناث العاملات في صناعة الأثاث فهي صغيرة للغاية حيث تصل إلى ١٪ من إجمالي القطاع و٣٪ في المشروعات التي يعمل بها ٢٥ عامل فأكثر.
وتضم دمياط ٢٢٪ من منشآت صناعة الأثاث و٢٥ ٪ من العاملين في مجال صناعة الأثاث في مصر في عام ٢٠١٣، وتنتج ما يمثل ٣٠٪ من صافي القيمة المضافة لصناعة الأثاث الإجمالية في مصر، وفي خلال العقد الماضي توسع قطاع صناعة الأثاث توسعاً سريعاً بسبب الاستهلاك المحلي المتزايد والصادرات إلى البلدان العربية.
ويرجع النمو الكبير في صناعة الأثاث في مصر وخاصة فيما يتعلق بالصادرات على مدار العقد الماضي إلى عدد من المزايا التي تتمتع بها مشروعات صناعة الأثاث المصرية، ومنها (١) موقع مصر الجغرافي الإستراتيجي، (٢) مهارات النجارة المميزة، (٣) انخفاض تكلفة اليد العاملة والنقل، و(٤) دعم الحكومة لهذه الصناعة من خلال المؤسسات المختلفة.

سلسلة القيمة

تنطوي صناعة الأثاث على العديد من مراحل الإنتاج بما في ذلك تقطيع الأخشاب، والنجارة ولصق القشرة، والحفر، والدهان، والتلميع، والتنجيد والتجميع، فضلاً عن أنها تنطوي على صناعات داعمة أيضاً منها على سبيل المثال صناعة الزجاج أو الرخام، أو صناعة الاكسسوارات المعدنية وغيرها.
يتم تنفيذ مراحل سلسلة القيمةمن خلال عدد من المشروعات المختلفة، وتشمل الأنشطة المعنية حفر قطعة الأثاث ودهانها وتجميعها وتشطيبها ، تلعب المعارض وشركات تصنيع الأثاث الأكبر حجماً دوراً أساسياً في تنسيق إنتاج الأثاث واختيار التصميمات، ووضع المواصفات والتسويق للمنتج النهائي، كما تلعب الشركات العاملة في الصناعات الداعمة مثل صناعة الزجاج والمعادن والرخام دوراً في استكمال سلسة القيمة لهذه الصناعة.
تعد سلسلة قيمة صناعة الأثاث كثيفة العمالة وتمر بست مراحل أساسية كما يوضح الشكل ١ أدناه.

شكل ١: سلسلة قيمة الأثاث

توفير المهارات

يقدم عدد من الأطراف المعنية بما في ذلك وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة القوى العاملة ووزارة التضامن الاجتماعي التدريب الرسمي على مهارات صناعة الأثاث في مصر، إلا أن التدريب المهني غير الرسمي وخاصة في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تتميز في معظمها بالصبغة العائلية توفر العديد من متطلبات الصناعة فيما يتعلق بالمهارات إذ يقوم أفراد الأسرة بنقل المهارات من جيل لآخر من خلال التدريب على رأس العمل.
يوجد ١٥٤ مدرسة ثانوية فنية تحوي قسم للنجارة، و٤٤ مدرسة تضم قسماً للأثاث المعدني موزعة على جميع المحافظات البالغ عددها سبع وعشرين محافظة، ويشمل النظام المزدوج عدد من المدارس الكاملة بالإضافة إلى فصول موجهة لتقديم تدريبات مهنية على الأثاث الخشبي، وذلك وفقاً لنموذج تعاوني للتعليم الفني يتمتع بسمعة طيبة في مجال صناعة الأثاث، وتملك وزارة القوى العاملة ١٤ مركز تدريب مهني على النجارة في ١١ محافظة، وفي عام ٢٠١٣/ ٢٠١٤ كان إجمالي عدد خريجي قسم النجارة ٩٦ خريجاً مع وجود ثمانية خريجين آخرين مؤهلين لصناعة الأثاث المعدني.
ويقدم مركز تحديث الصناعة، ومركز تدريب التجارة الخارجية، ومراكز تكنولوجيا الأثاث وغيرها من مراكز تقديم الخدمات في دمياط والعاشر من رمضان تدريباً مستمراً للعاملين في صناعة الأثاث، وقد قامت شراكة تدريب مشروع الأثاث بوضع معايير المهارة في ١٥ مهنة من المهن المتعلقة بالأثاث.

النتائج الرئيسية للاستبيان

يقدم الجدول التالي ملخصاً لنقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص التي أبرزها أصحاب العمل وغيرهم من الأطراف المعنية في مجال صناعة الأثاث ممن تم مقابلتهم لإجراء استبيان برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) في عام ٢٠١٤.

جدول ١: تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص الخاص بصناعة الأثاث المصرية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• الموقع الإستراتيجي القريب من الاتحاد الأوربي ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • الخبرة في مجال النجارة التقليدية. • هيكل تكاليف مناسب (انخفاض تكاليف العمالة الماهرة والشحن). • مرونة الإنتاج وقصر الفترة الزمنية. • الدعم المقدم من الحكومة	• تفتت الصناعة • مراقبة جودة محدودة • إنتاج محلي محدود للمدخلات والمواد الخام. • إنخفاض الإنتاجية • عدم توفر خدمات داعمة جيدة للمستهلكين من قبل المصنعين. • تكنولوجيا ومعدات غير حديثة. • حماية ضعيفة لحقوق الملكية • غياب عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. • عدم وجود علامات تجارية وتصميمات أصلية. • مشاكل مرتبطة بمواعيد التسليم. • الممارسات الخاطئة لبعض المصدرين، والتي تساهم في تكوين صورة سيئة عن المصدرين المصريين.
الفرص	**التهديدات**
• الابتكار الذي يتماشى مع الاتجاهات الجديدة في السوق • زيادة الطلب مع زيادة الدخل والسكان • مزيد من التصدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. • الاستفادة بشكل أفضل من الإعفاءات التجارية التي يقدمها الاتحاد الأوربي • زيادة الصادرات لأمريكا الشمالية • تقليل تدريجي للحماية الاقتصادية • اتفاقيات تجارية (ثنائية ومتعددة الأطراف). • تحسن في فهم مفاهيم التسويق والمبيعات • الاستثمار في التصميم	• عدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية • الحماية الاقتصادية في الأسواق الهامة. • زيادة تكلفة المواد الخام مثل الخشب. • المنافسون بأسعار إنتاج أقل على حساب الجودة مثل الصين وفيتنام.

وقد أظهرت نتائج الاستبيان الذي أجراه برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) أن ٣٠٪ من أصحاب المشروعات المصدرة الذين تمت مقابلتهم يعتقدون أن اللوائح الفنية والعقبات التجارية ذات الصلة تمثل عبء على مشروعاتهم، حيث أشار ٥٧٪ منهم إلى التحديات المرتبطة بمطابقة المعايير المفروضة، وأشار ٣٦٪ إلى التطبيق غير الفعال للوائح، كما أشار ٣٢٪ إلى إرتفاع مستوى المعايير المطلوبة والتي تنص عليها اللوائح. وقد أشار ٣١٪ إلى أن التحدى ينطوى على صعوبة ترتبط بعدم توفر المعلومات والمعرفة الخاصة بالمتطلبات الفنية أو الخطوات الإجرائية للإنتهاء من التقييمات المطلوبة.

وتشتمل الأسباب الأخرى التي تمت الإشارة إليها على أنها تمثل عبء في مصر على: تأخر الإجراءات الإدارية، وارتفاع قيمة الرسوم، والحاجة إلى المزيد من التسهيلات للتجارة (النقل والموانيء...)، ووجود عدد كبير من المستندات المختلفة وصعوبة إستيفاء الوثائق فضلاً عن صعوبة ترجمة المستندات من أو إلى لغات أخرى، الأمر الذى يتسبب في صعوبة إنهاء الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى عدم إتساق ونقص وضوح التصنيف المستخدم للمنتجات.

٧٠٪ تقريباً من شركات التصدير التي أجري عليها الاستبيان لديها شهادة جودة، في مقابل ٢١٪ فقط من الشركات غير المصدرة، مما يلقي الضوء على أهمية وجود منتجات وعملية تصنيع تفي بوضوح بمعايير الجودة الدولية من أجل النجاح في الأسواق العالمية.

وتقوم حوالي ٨٨٪ من المشروعات المصدرة التي أجري عليها الاستبيان بالتصدير مباشرة دون وسيط، في مقابل ١٢٪ من الشركات تصدر بطريقة غير مباشرة من خلال وسيط أو تستخدم الطريقتين معاً، ويعد التعاون مع شركات التصدير والاستيراد الأجنبية والمشاركة في المعارض هي الوسيلة الأكثر شيوعاً بين الشركات المصدرة للوصول إلى الأسواق الدولية.

فجوات في قدرات الأعمال

تعتمد المنهجية المطبقة في برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) بشكل أساسي على التعرف على ما هو مطلوب من قبل الشركات حتى تصبح أكثر تنافسية في المستقبل، وتنطوي المنهجية على سؤال الشركات عن وجهات نظرهم فيما يتعلق بما يحتاجونه للنجاح فيما يقومون به وما هى قدرات الأعمال والإمكانات اللازمة للنجاح.

فتطرح المنهجية على الشركات أسئلة من خلال الإستبيان و المقابلات المتعمقة وورش العمل عن قدرات الأعمال والإمكانات التي يرون أنها لازمة لنجاحهم ، ويلخص الشكل التالي إجابات أصحاب الأعمال بقطاع الأثاث.

الشكل ٢: مجالات قدرات العمل المطلوب دعمها وفقاً لإجابات أصحاب الأعمال (عدد شركات)

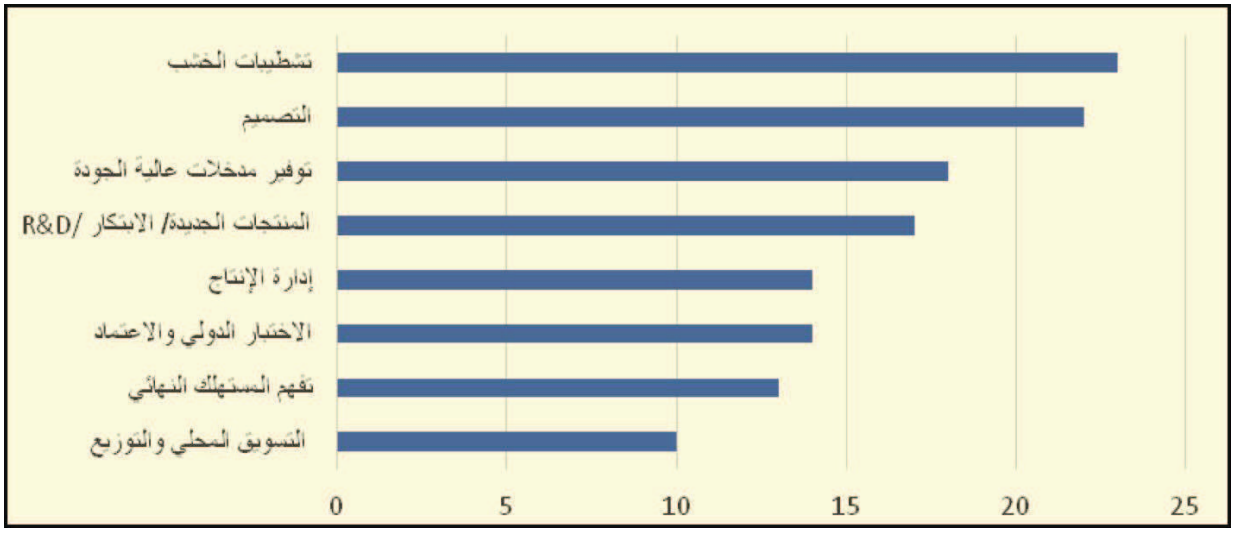

المصدر: استبيان (STED)، قطاع صناعة الأثاث المصري ٢٠١٤

تتماشى المجالات الرئيسية التي تظهر من خلال إجابات الإستبيان مع الأولويات التي تم طرحها فيما بعد في ورش العمل، وفي جلسات المشاورات الأخرى مع الأطراف المعنية في القطاع، وتتماشى مع التقييم القائم للأولويات الاستراتيجية للقطاع، والتي تشير في أولوياتها إلى الإمكانات والمهارات المرتبطة بالمراحل النهائية لتقديم المنتج من التشطيبات والدهانات والتنجيد بالإضافة إلى التعبئة والتغليف، كما تمت الإشارة أيضاً إلى الإمكانات والمهارات المرتبطة بالحصول على مواد داخلة في الإنتاج ذات جودة عالية تتماشى مع المعايير المطلوبة للتصدير بما في ذلك الإمكانات والمهارات المرتبطة بتوفير أخشاب ذات جودة عالية. كما تمت الإشارة إلى أهمية دعم القدرات الخاصة بالتصميم وإدارة الإنتاج الفعالة والتسويق العالمي وموائمة المعايير ومتطلبات القواعد الحاكمة لنشاط التصدير في صناعة الأثاث.

ويوضح الشكل التالي أنواع التحديات التي تواجهها المشروعات فيما يتعلق بتوفير مدخلات الانتاج.

الشكل ٣ : التحديات المتعلقة بتوفير المدخلات عالية الجودة (٪)

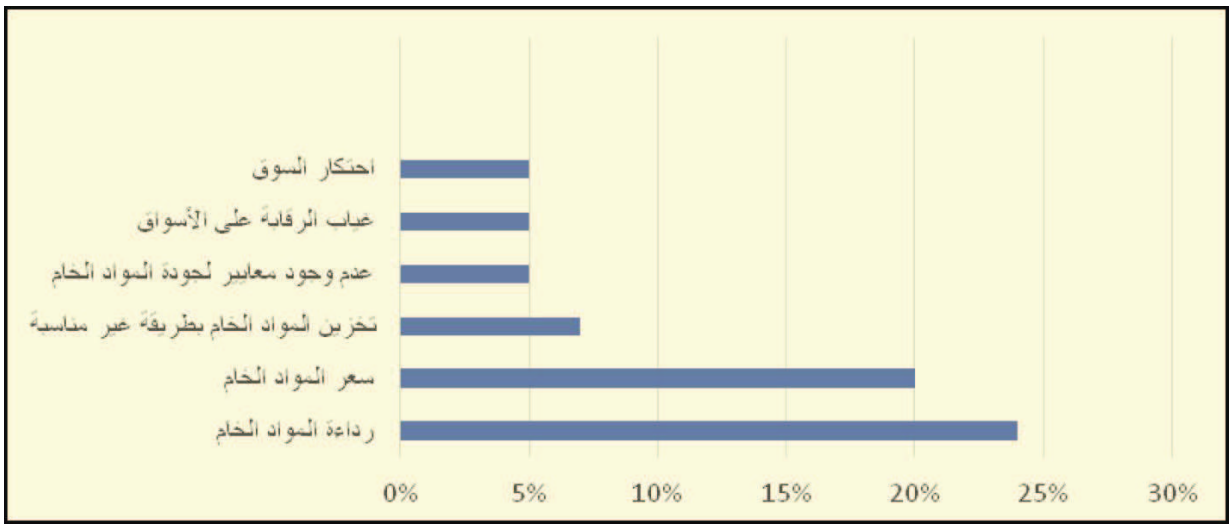

إحتواء المهارات المطلوبة في القطاع

يوضح هذا القسم فجوات المهارات في القطاع من أجل تحديد إجراءات التدخل ذات الأولوية والتي من شأنها أن تدعم النجاح في تحقيق نمو مستقبلي في صادرت القطاع. وتستند هذه الإستنتاجات على المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال استبيان (STED) الذي أجري على أصحاب العمل وتحليل فجوات المهارات والمشاورات مع الأطراف المعنية وورش العمل.

فجوات المهارات الحالية كما حددها أصحاب العمل

أكد معظم أصحاب العمل في استبيان (STED) على أنهم يواجهون صعوبة في ملء الوظائف الشاغرة خاصة في بعض المهن، فمن بين ١٧ مهنة، ذكر في المتوسط ٣٣٪ من أصحاب الأعمال أنه من الصعب توظيف أفراد مؤهلين، وذكر ٢٧٪ آخرون أن توظيف أفراداً مؤهلين لم يكن بالأمر السهل.جاء في مقدمة هذه المجموعات المهنية التي تم تحديدها على أنها الأكثر صعوبة في شغلها معالجة الأخشاب، التغليف، لصق القشرة والماركترى، اللوجيستيات والنقل، والنجارة التقليدية.

الشكل ٤: نسبة المشروعات التي تم إجراء الاستبيان عليها والتي أشارت إلى أنها تجد صعوبة في توظيف أفراداً مؤهلين بحسب النشاط المهنى

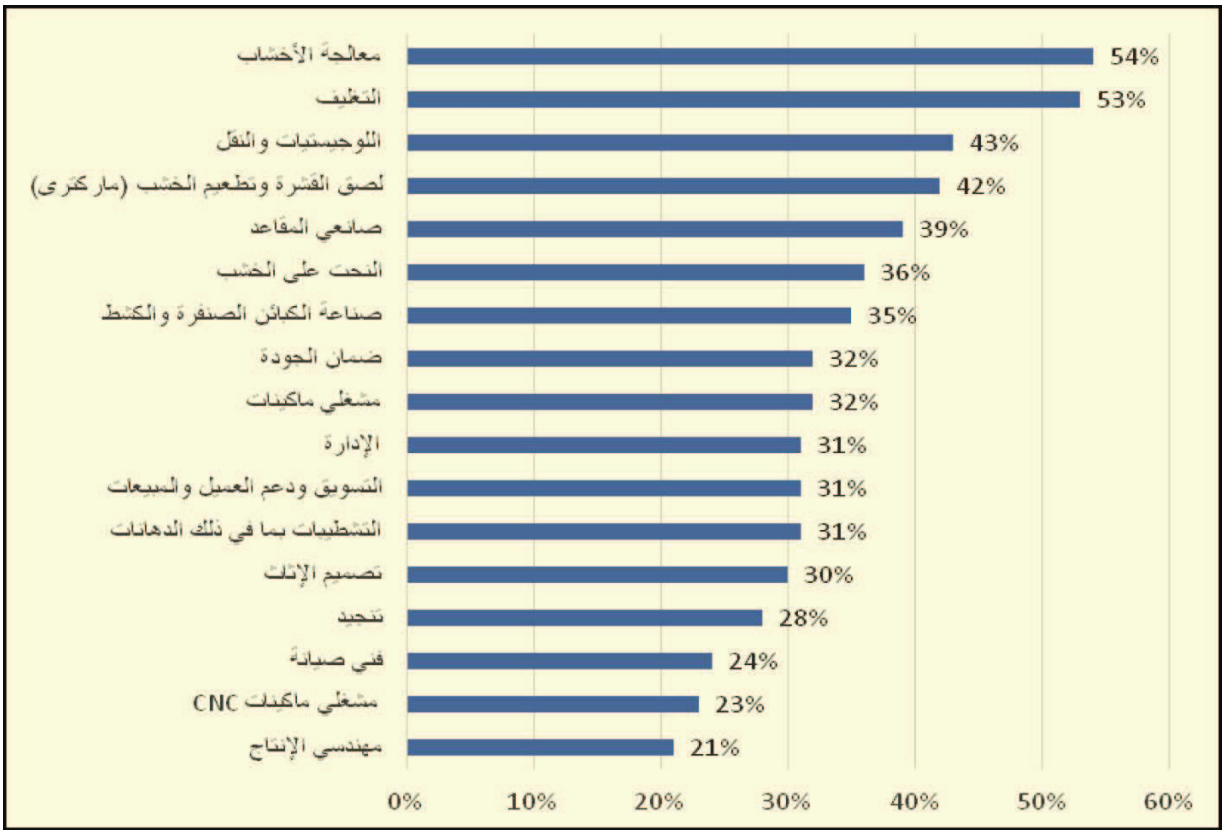

المصدر: استبيان (STED)، قطاع صناعة الأثاث المصري ٢٠١٤

فيما يتعلق ببعض المهن، فمن المرجح أنه نسبة الشركات التي تم مقابلتها والتي ذكرت وجود صعوبة في شغل هذه المهن قد قل بسبب حقيقة أن هذه المهن ليست مطلوبة في كل الشركات، فعلى سبيل المثال، من المرجح أن الشركات الكبيرة فقط وربما الشركات المتوسطة الحجم هى القادرة على توفير تكلفة توظيف مصمم وفي معظم الأحيان فأن الشركات الكبيرة يمكن أن توفر متطلبات استخدام ماكينات CNC الحديثة.

وقد وجد استبيان (STED) ٢٠١٤ أن هناك عدم رضا واضح فيما يتعلق بمهارات حديثي التخرج عند بدأ العمل، فمن بين السبعة عشر مهنة، ذكر ٣١٪ من أصحاب الأعمال أنهم غير راضيين، في حين أشارت نسبة ٤٤ أخرى أن المؤهلات مقبولة ولكنها لا ترقى أن تكون مرضية، وفيما يتعلق ببعض المهن الأساسية فقد أشارت النسبة الأكبر من أصحاب العمل إلى ضعف مهارات حديثي التخرج في الأنشطة المرتبطة بالتعامل مع المنتج في مراحله النهائية من التشطيبات والدهانات والتنجيد.

الشكل ٥: أهم المجموعات المهنية التي أشار أصحاب الأعمال إلى عدم الرضا عن المستوى المهاري لحديثي التخرج فيها.

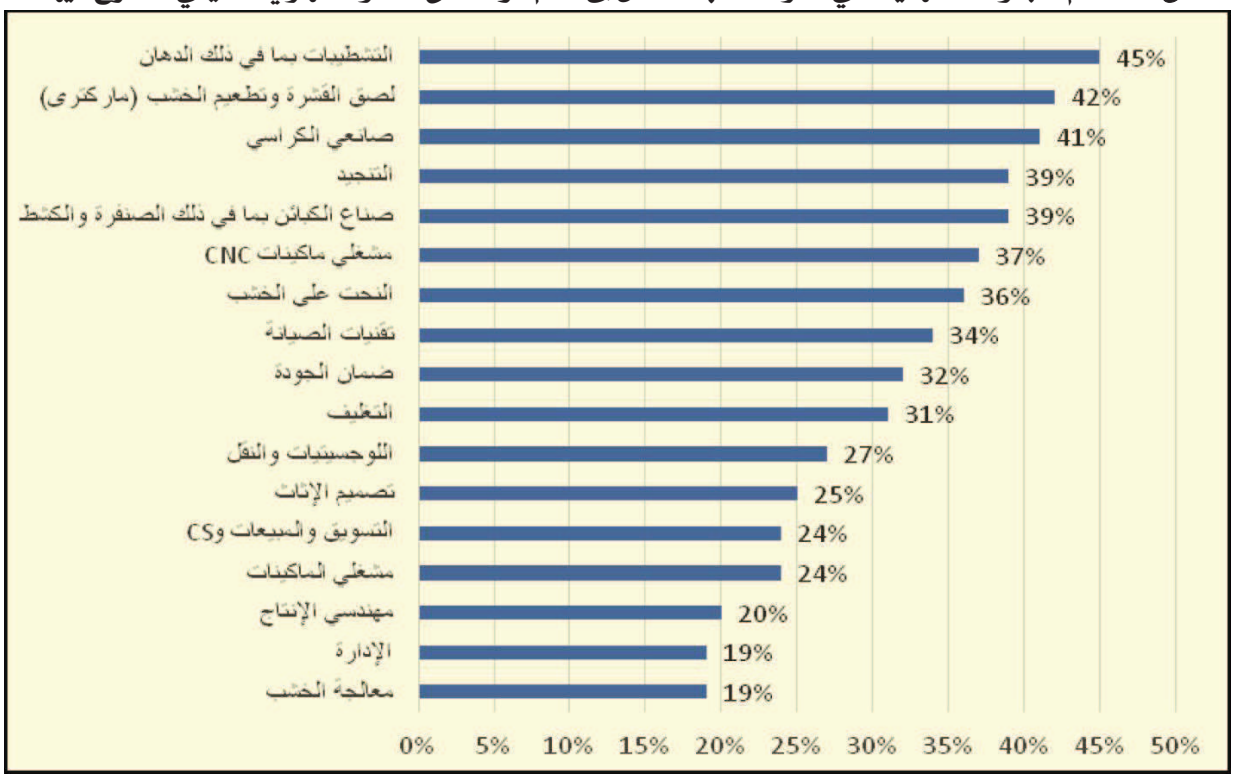

المصدر: استبيان (EDST)، قطاع صناعة الأثاث المصري ٢٠١٤

وقد ذكر نسبة لا يستهان بها من أصحاب العمل الذين تم إجراء الاستبيان عليهم أهمية تقديم الدعم من أجل تطوير أو توظيف أفراد مؤهلين في هذه المجموعات الوظيفية، وهذا من ضمن مجموعة كبيرة من المجالات المتعلقة بالقدرات.

إستنتاجات مرتبطة بتفتت قطاع الأثاث وسيطرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

يكمن التحدي الأساسي الذي يواجه المهارات بالنسبة لصناعة الأثاث في مصر في هيكلها المتشعب للغاية، والذي يسيطر عليه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى الإعتماد بشكل كبير على نظام التلمذة غير الرسمي في تدريب الأجيال الجديدة من العمال. ومن الجدير بالذكر أنه في كل أرجاء العالم تواجه المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة صعوبة في توفير فرص تدريبية كافية للمديرين والعاملين، ولهذا فأن التدريب المهني غير الرسمي يمكن أن يكون ناجحاً بالنسبة لمهارات التعليم التقليدية للأجيال الجديدة مع الأخذ في الاعتبار تفاوت جودة التدريب التي يتم تقديمها من مكان لآخر، كما أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة لا تستطيع عادة إدخال الأفكار والتقنيات والتكنولوجيات الجديدة أو تقديم خلفيات معرفية قوية ترتبط بالمهارات المستخدمة سواء للعمال أو المديرين تسمح لهم بتحقيق درجات مرضية من نمو الإنتاجية وتطوير الأداء. وقد أظهرت المدارس الفنية وخاصة تلك المدارس التي تعمل في إطار التعليم والتدريب المزدوج (مبارك ـ كول) قيمة الحصول على مزيد من التدريب الرسمي، ولهذا فأنه من الأهمية بمكان دعم والتوسع في تلك التجربة وتوفير مثل هذه الفرص لتضمين عدد أكبر من الملتحقين الجدد المؤهلين بشكل جيد بهذا القطاع.

يملك أصحاب الأعمال الذين يقومون بإدارة مشروعات الأثاث متناهية الصغر والصغيرة تقريباً نفس الخلفية ويفتقرون إلى التدريب اللازم لإدارة مشروعاتهم بفعالية مما يمثل تحدياً آخر وثيق الصلة بالمهارات، وقد عالجت بلدان أخرى هذه المسألة بتوفير تدريب مستمر أو تدريب بالمعايشة بما في ذلك تدريب على الحرف.

فجوات المهارات التي تظهر نتيجة لنقص قدرات الأعمال

تم تلخيص الفجوات الأساسية في قدرات الأعمال الخاصة بصناعة الأثاث في مصر حالياً ومستقبلاً كما يلي:

- التشطيبات متضمنة معالجة الخشب، الدهانات، و التنجيد
- التصميم
- توريد مدخلات عالية الجودة
- البحث والتطوير والابتكار
- إدارة الإنتاج الفعالة
- التسويق عالمياً.

فجوات المهارات في التشطيبات

تظهر فجوات القدرات التي تم تحديدها في تشطيب الأخشاب بسبب ثغرات في البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة والمهارات وإدارة الجودة، فالاستثمار في مجال التشطيب المناسب والتكنولوجيا يعد أمراً ضرورياً لتطبيق المعايير الدولية في التشطيب مثل استخدام مركب نترات السليولوز، واللاكيه اللامع والطلاء المعدني بمستوى عالي من الجودة دائماً، وهناك أيضاً حاجة أساسية للاستثمار في المهارات لتطبيق هذه التكنولوجيا بفعالية بما في ذلك تطبيقها بطريقة مناسبة والحصول على مكونات الدهان الصحيحة، وحتى مع توفر هذه المهارات فإنه من المهم تطوير القدرات بشكل فعال في مجال إدارة الجودة لضمان القيام بعملية تشطيب الأثاث وفقاً لمعايير عالية، وتشتمل معايير تشطيب الأثاث على تشطيب متين يتماشى مع المواصفات المطلوبة خلال جميع مراحل عمليات الإنتاج وأن يقوم التشطيب بتقديم منتج آمن لمستخدمي الأثاث.
ومن الضروري تطوير المهارات على نطاق كل المستويات والتي تشمل كل من المستوى الحرفي، والفني والمعملي/ الكيمائى من أجل سد الفجوة بين المهارات الموجودة في الصناعة الآن والمهارات التي تحتاجها الصناعة لتتمكن من تحقيق مستوى تنافسي أفضل في الأسواق العالمية مستقبلاً، ويمكن النظر إلى فجوة المهارات من خلال جودة المهارات المتوفيرة لدى العمال والمعرفة المرتبطة بإستخدام التقنيات والأنواع الحديثة. فعند النظر إلى فجوة المهارات المرتبطة بالتشطيبات فإنه يجب تقسيمها إلى جزئين يرتبط الجزء الأول بالأنواع الجديدة المستخدمة في الدهانات والتنجيد، بينما يرتيط الجزء الثاني بالتقنيات المختلفة المستخدمة في تنفيذ الأنواع الحديثة.

علاوة على ذلك هناك ثغرات غير مرتبطة بالمهارات في مجال البنية التحتية والتي تؤثر بصفة خاصة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والتي لا يمكن أن توفر غرف المعدات والآليات المطلوبة من أجل تقديم منتج بمواصفات تنافسية مقبولة، الأمر الذى يبرز أهمية التنسيق والعمل المشترك فيما بين هذه المشروعات لتوفير هذه الاحتياجات.

فجوات مهارات توريد مدخلات عالية الجودة

تتضمن الحاجة لتحسين توريد مدخلات عالية الجودة مهارات خاصة بعدد من المهن في صناعة الأثاث المصري بما في ذلك:

١ـ متخصصون في مشروعات الأثاث مسئولين عن توريد المدخلات وشراءها.
٢ ـ مديرون ومتخصصون في شركات وسيطة تورد مدخلات لشركات الأثاث.
٣ ـ حرفيون في مشروعات الأثاث متناهية الصغر والصغيرة وخاصة تلك التي تتأثر بالمدخلات غير الجيدة.
وتشتمل احتياجات المهارات ذات الصلة بالتخصصات المهنية المذكورة عاليه على ما يلي:

- تقييم جودة المواد وخاصة الأخشاب
- معالجة وتجفيف الأخشاب قبل الاستخدام
- شراء الأخشاب وخاصة من خلال أساليب تعاونية تنطوي على معرفة قنوات شراء يمكن الوثوق بها.
- تطبيق المعايير البيئية والتنظيمية المطلوبة

فجوات مهارات التصميم والإبتكار في المنتج

يعتمد تطوير وإبتكار منتج جديد أو تطوير عملية الإنتاج على مستوى المعرفة والمهارات بدرجة عالية، حيث يحتاج الوصول إلى مرحلة التطوير والإبتكار سواء في المنتج أو العملية الإنتاجية إلى وجود عمالة وإدارة على قدر كبير من الخلفية المعرفية والمهارات الفنية المرتبطة بمراحل الإنتاج المختلفة. توافر مثل هذا المستوى من المعرفة والمهارات يمكن الصناعة من تقديم منتجات مبتكرة جديدة على السوق تستجيب لإحتياجات المستهلكين المتغيرة أوإعادة تقديم منتجات موجودة في السوق بالفعل مع إدخال تحسينات إضافية ملحوظة على المنتجات الموجودة، كما ينطوي إبتكار المنتج على تصنيع منتجات من خلال الحصول على ترخيص أو الحصول على تكنولوجيا أو شراء حقوق ملكية فكرية من الآخرين.

هناك نقص في المصممين المحليين في مصر حيث يتم الاستعانة بمصممين محترفين من الخارج في بعض الحالات، وتميل مشروعات الأثاث الصغيرة إلى الإلتزام بالتصميمات التي توارثوها جيل بعد جيل مع إدخال بعض التغيير تدريجياً، يمكن أن يكون المصممين المدربين مصدراً أساسياً للتطوير ولجعل الأثاث المصري ملائماً للسوق العالمي دون التخلي بالضرورة عن الخصائص التقليدية، فمع تزايد العولمة، أصبح العملاء يفضلون نفس الأمور تقريباً في كل أرجاء العالم مما أدى إلى تشابه التصميمات والتوسع في ساحة التنافسية بالنسبة لمشروعات الأثاث. والمصممون المصريون مطالبون بتمكين صناعة الأثاث من الاستجابة بفعالية لهذا الاتجاه، حيث ستكون القدرة على استخدام الآلات الحديثة ومنتجات التلوين ضرورية حيث أن المنافسين الدوليين يستخدمون تطبيقات الكمبيوتر الحديثة (CAD) لتقديم التصميمات وتطبيقات التصنيع (CAM) لإخراج تصميمات أكثر تطوراً ودقة وكفاءة.

يستلزم دعم مهارات التصميم والإبتكار في صناعة الأثاث في مصر بشكل عام وداخل المشروعات المتوسطة الصغيرة على وجه الخصوص، دعم أصحاب الأعمال للحصول على خبرات جيدة ودعم الجهات المعنية بتقديم مثل هذه المهارات مثل مركزتكنولوجيا الأثاث.

مركز تكنولوجيا الأثاث بفرعيه في مدينتي دمياط والعاشر من رمضان والذي أنشأته وزارة الصناعة والتجارة لتطوير وزيادة القدرة التنافسية لصناعة الأثاث المصري من خلال نقل الخبرات والتكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب والاستشارات وتوفير اختبارات الأثاث، ويقدم مركز تكنولوجيا الأثاث في دمياط خدمات التدريب واختبارات الأثاث، وتنطوي الرؤية الشاملة على توفير الخدمات التالية:

- نقل التكنولوجيا والاستشارات الفنية لصناعة الأثاث
- دورات تدريبية متقدمة لدعم المهارات المرتبطة بمراحل الإنتاج المختلفة للأثاث وكذلك على برامج الكمبيوتر لدعم مهارات تصميمات الأثاث.
- اختبار جودة المنتج ومتانته واختبار المواد الداخلة في الإنتاج والتنجيد أيضاً.
- توفير شهادات جودة معترف بها عالمياً.
- مساعدة المشروعات الصغيرة على إدخال تصميمات حديثة مبتكرة.
- إنشاء بنك معلومات لقطاع الأثاث بما في ذلك المواد الخام وموردي الأكسسوارات.

فجوة مهارات إدارة الإنتاج

ترتبط فجوة إدارة الإنتاج في صناعة الأثاث بمستوى الإنتاجية وإمكانات الإنتاج، وترتبط هذه المهارات بشكل كبير بإستخدام التكنولوجيا في تطوير التصميم ثم تنفيذه إلى حد كبير. كما يأتي على نفس القدر من الأهمية ضرورة تبني توجهات حديثة في تنظيم العمل تستخدم نماذج إدارة الأفراد التي تركز على تحقيق قدر كبير من قيم الإلتزام في العمل والتعاون جنباً إلى جنب مع الإهتمام برفع مستوى المهارات الفنية الخاصة بكل مهنة بما في ذلك مشغلي الماكينات والحرفيين والمشرفين ومديري الإنتاج ومهندسي الإنتاج ومسئولي المعامل، وعليه يتطلب تحسين جودة المنتج وكفاءة العملية الإنتاجية، تطوير المهارات على كل المستويات في كل مراحل الإنتاج، وتأتي في مقدمة الأولويات مهارات المشغلين والمهنين ومشرفي العمل على صعيد المشروعات من كل الأحجام، مع التركيز على المهن الأكثر تخصصاً في الشركات الكبيرة القادرة على توظيفهم بما في ذلك:

- فريق العمل بمراقبة الجودة وضمان الجودة.
- فني المعمل
- مديرو الإنتاج
- المهندسون والكيمائيون
- المدربون.

يدعم مركز تحديث الصناعة (IMC) العديد من الشركات بالفعل في صناعة الأثاث لتحديث أسلوبها في إدارة الإنتاج مع التركيز بصفة خاصة على المشروعات الأكبر، وقد ألقى استبيان STED الضوء على وجود فجوات مهارات خاصة بمراحل تشطيب الأخشاب والتنجيد والدهانات، وتوفير مدخلات جيدة بالإضافة إلى مهارات أخرى مثل لصق القشرة وتطعيم الخشب، وصناعة المقاعد، وصناعة الخزائن ومهارات التغليف.

فجوات المهارات في التسويق الدولي

أشارت نتائج إستبيان (STED) إلى التسويق كواحد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم وتنمية القدرات، حيث لوحظ هذا بصفة خاصة في مشروعات الأثاث المتوسطة والكبيرة الحجم، ويرتبط التسويق بتطوير إمكانات للتسويق على مستوى المشروع أو القطاع ككل، ومن التوصيات التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابى فعال في هذا السياق تنفيذ مبادرات التسويق المشتركة بين المشروعات الأصغر حجماً والتي لا تمتلك النطاق الكاف لممارسة أنشطة التسويق الدولى والتصدير. تشمل إمكانات التسويق على مستوى المشروعات عناصر مثل مكاتب المبيعات، والوصول إلى وعقد الاتفاقات مع وسطاء التسويق، وآليات جمع المعلومات عن أسواق التصدير المحتملة وكيفية استخدامها بشكل مفيد. أما على مستوى القطاع فتتمثل الإمكانات المطلوبة في عناصر مثل حضور المعارض التجارية وأنشطة الترويج المشتركة التي يمكن إتاحتها لكل المشروعات في القطاع. ويمكن أن تقوم مبادرات التسويق المشتركة بخلق كيان تصديري جديد يتم إدارته بالتنسيق المشترك من خلال آلية يتم الإتفاق عليها أو من خلال دعم التصدير عبر وسيط تسويقي قائم.

يعد مكون المهارات من المكونات الأساسية للتسويق الفعال بدء من المبيعات باستخدام الهاتف وخدمة العملاء إلى المدير التجاري أو مدير التصدير، ويغطي أيضاً نطاق كبير من الأنشطة مثل المبيعات، ودعم ما بعد البيع، وإدارة المبيعات وإدارات المنتج التجاري، والإعلان والترويج، والتسويق الاستراتيجي وتطوير المنتج طبقاً لإحتياجات السوق ، والإدارة التجارية، وإدارة الوكلاء وغيرها من قنوات التوزيع الدولية الأخرى. بينما تتجه مشروعات صناعة الأثاث المصرية نحو العالمية وتواجه منافسة عالمية متزايدة في سوقها المحلية، فعليها أن تحقق قدر أكبر من التنافسية على المستوى العالمي في مجال التسويق وتقديم منتجات مطورة ومبتكرة تلبي إحتياجات السوق العالمية.

وتقع أكثر الفجوات صعوبة في مستويات المهارة الأعلى، إذ تقوم الجامعات المصرية بتخريج أعداد كافية من الخريجين في التخصصات ذات الصلة بالتسويق حتى أن توفير أفراد لشغل مناصب في المستويات الأولية لا يمثل عائقاً كبيراً إلا أن التحدي هو الارتقاء بالقدرات التسويقية الخاصة بشركات الأثاث جنباً إلى جنب مع تشجيع المواهب وبناء ورفع مهارات المديرين والمهنيين.

يحتل تطوير قدرات التسويق في مجال الأعمال مكانة متقدمة بالنسبة للكيانات التي تدعم قطاع الأثاث في مصر بما في ذلك مجلس تصدير الأثاث المصري وشراكة التدريب ومجلس التدريب الصناعي ومركز تطوير الصناعة، وقد أشار أصحاب الأعمال إلى الدعم الجيد الذي يحصلون عليه بما في ذلك التدريب.

وقد أظهرت المناقشات في ورش عمل مع الأطراف المعنية إلى أن المصدرين الأساسين للأثاث المصري يحرزون تقدماً جيداً في تطوير قدراتهم التسويقية من خلال مواردهم ومن خلال الدعم الذي يحصلون عليه من الكيانات المعنية بصناعة الأثاث في مصر، ويشتمل الدعم على الحصول على تدريب من الهيئات التنموية، إلا أن الفئة التالية من المشروعات الأقل حجماً المهتمة بالتصدير تمتلك موارد ذاتية أقل للتسويق الدولي بسبب صغر حجمها، وتحصل على دعم أقل من الهيئات التنموية، ونتيجة لهذا فأنها تواجه صعوبة أكبر في تطوير قدراتها التسويقية.

وقد أظهرت الخبرات المكتسبة من البلدان الأخرى أن المبادرات التي تستهدف تطوير القدرات التسويقية للشركات المتوسطة الحجم تعتمد على تقديم البرامج التدريبية والتعليمية في مجال التسويق الدولي لمجموعات متوافقة من عدد من الشركات المختلفة تكون فعالة وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، كما أثبتت التجارب أن توفير التمويل المبدئي وتقديم الدعم الإرشادي من أجل الدخول في مبادرات تسويق مشتركة تكون فعالة في مساعدة الشركات الصغيرة في الوصول إلى الأسواق العالمية.

خلاصة فجوات المهارات

يمكن تلخيص فجوات المهارات في الحاجة إلى دعم المهارت المرتبطة بعدد من المجموعات المهنية المتعلقة بتشطيب المنتج والدهانات والتنجيد والتغليف، والتصميم، وتوفير مدخلات جيدة بما في ذلك مهارات التعامل مع ومعالجة الأخشاب، بالإضافة إلى مهارات لصق القشرة الخشبية (بما في ذلك تطعيم الخشب)، واللوجستيات والنقل، وقد حدد العديد من أصحاب العمل أيضاً مشكلات متعلقة بالمستوى المهاري لحديثي التخرج في نطاق كبير من المهن وتأتي على رأسها تشطيب الأخشاب والدهانات والتنجيد ولصق القشرة وصناعة الكراسي.

تواجه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر مشكلات ترتبط بقدرتهم على الحصول على المساعدة والدعم للحصول على وتوفير المهارات المطلوبة، وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى الارتقاء بنظام التدريب المهني غير الرسمي لتمكين المشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم من تطوير مهارات المتدربين والحرفيين ورفع الإنتاجية لتحقيق زيادة الإنتاج وتحسين ظروف العمل وتمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة لكي تحتل مكانة أفضل في الأسواق المحلية والدولية.

الاستجابات المقترحة لاحتياجات المهارات في المستقبل

فيما يلي التوصيات الرئيسية المقترحة :

١ ـ تعزيز التناغم والتنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة في القطاع وما يتصل به من قطاعات

تتطلب إستراتيجية مهارات قطاع صناعة الأثاث تعاوناً وثيقاً ما بين العناصر الفعالة في القطاع وتشمل:

- وزارة الصناعة والتجارة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة القوى العاملة والهجرة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي.
- الأجهزة الحكومية بما في ذلك مركز التدريب الصناعي، ومركز تكنولوجيا الأثاث.
- غرفة صناعة الأثاث والأخشاب، وشراكة تدريب مشروعات الأثاث، ومجلس تصدير الأثاث.
- منظمات العمال
- مقدمي خدمات التدريب في القطاع الخاص والعام بما في ذلك المدارس الفنية والكليات التكنولوجية، والجامعات، و(الجمعية الألمانية للفحص الفني (TUV Nord)، وجمعية الفحص العام (SGS).
- ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

وقد ساهمت الخطوات التي قام بها المشروع في تشكيل رؤية مشتركة لتطوير القطاع، وألقى الضوء على المجالات الملحة التي يجب التعامل معها، ويتضح كذلك أن صناعة الأثاث المصري لن تزدهر إلا بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الأخرى لتحسين جودة المدخلات وضمان تطبيق التكنولوجيا الملائمة وتطويعها وتنفيذها والحفاظ عليها من أجل تحسين الإنتاجية والتنافسية في القطاع.

٢ ـ إطلاق مبادرة لتحسين التعليم المهني والتدريب

لابد من تنفيذ مبادرة أساسية لتحسين توفير التعليم المهني والتدريب في صناعة الأثاث والتي تقوم بالبناء على المشروعات القائمة بالفعل ، وتهدف إلى عملية تحديث محتوى التعليم المهني والتدريب، والارتقاء بالمعايير، وجعلها متاحة لعدد كبير من المتدربين الذين يتم تدريبهم حالياً بصورة غير رسمية، وتشمل التدخلات المقترحة التأكيد على ما يلى:

⋆ تطوير المعايير المهنية الحديثة وجعلها متاحة للعامة وتطبيقها.
⋆ تحديث المناهج والتقييم بناء على هذه المعايير مع التركيز بشدة على جودة المؤهلات.
⋆ تطوير نظام مزدوج للتدريب ليحل بصفة تدريجية محل التدريب غير الرسمي.

دعم المدخل المزدوج للتدريب في صناعة الأثاث والذى يتيح التدريب داخل المشروعات يمكن أن يفيد بدرجة كبيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تنفيذ مثل هذه المبادرة يستلزم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة القوى العاملة بحيث تبدأ بالتطوير ثم التجريب قبل نشرها في كل أجزاء نظام التعليم المهني والتدريب التي تدعم صناعة الأثاث. ويعد هذا التدخل مكمل للجهود المبذولة في سياق تحسين قدرة نظام التعليم المهني من أجل تنمية القدرات الخاصة بتحسين مستوى الجودة والإنتاجية والتي تعوق تنافسية القطاع، كما يجب أن يتم الإستفادة من تجربة التعليم المزدوج الحالية والبناء عليها لإحلال التدريب غير الرسمى.

٣ ـ إطلاق مبادرة لدعم مهارات الإدارة في القطاع

تنفيذ مبادرة لبناء قدرات الإدارة، والإشراف في المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم في قطاع الأثاث. فعلى الرغم من أن أهمية التركيز على بناء القدرات بين مشروعات الأثاث الأكبر حجماً، فإنه ينبغي أن يكون هناك مجالاً لبناء القدرات الإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر كفاءة في استخدام الموارد المالية.تطوير قدرات المشروعات المتوسطة والصغيرة يخدم بشكل مباشر المشروعات كبيرة الحجم التي تقوم من خلال سلاسل القيمة بالحصول على مدخلات من المشروعات الأقل حجماً، كما تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر على نطاق محدود أو التي تسعى إلى الدخول إلى عالم التصدير بشكل مباشر. ويجب أن تأخذ المبادرة في حسبانها العمل القائم في هذا المجال والبناء عليه، كما يجب أن يتم التنسيق مع مركز تحديث الصناعة ومجلس التصدير لقطاع صناعة الأثاث.

نماذج الأنشطة التي يجب البدء في تقديمها:

- تطوير وإختبار دورات تدريبية قصيرة من خلال مقدمي الخدمات في التعليم المهني والتدريب
- تكوين شبكات من أصحاب العمل الذين لديهم احتياجات مهارات متشابهة للتغلب على العوائق المتعلقة بحجم المشروعات من أجل التنسيق بينهم للوصول إلى التدريب من خلال التنسيق مع مقدمي الخدمات في التعليم المهني والتدريب ومن خلال القيام بشراء الخدمات التدريبية .
- التركيز على الحرفيين، والمشرفين والمدربين الأساسيين داخل المنشأة، على أن تكون أولويات التدريب كما يلي:
  - هندسة وإدارة الإنتاج
  - إدارة الجودة والالتزام بالنظم
  - إدارة الموارد البشرية
  - التسويق الدولى/ التصدير
  - التوريد والمشتريات
  - التصميم
  - الإدارة المالية

ويشتمل العمل مع مقدمي الخدمات في التعليم المهني والتدريب على تقوية قدرات مقدمي الخدمات لكي يتمكنوا من تقديم كل من التدريب الأولي والمستمر، وستشتمل أيضاً الدورات التدريبية المقدمة بموجب هذه المبادرة على ضمان الجودة بطريقة تناسب مجلس مهارات القطاع.

٤ ـ تصميم تدخلات سريعة في المجالات ذات الأولوية

تشتمل الدورات التدريبية الخاصة بالتدخلات ذات الأولوية والتي تم التوصل إليها من خلال التحليل على ما يلي:

- التصميم
- توريد المدخلات والأخشاب
- المهارات المرتبطة بموائمة المعايير واللوائح المرتبطة بالتصنيع المحلي والتصدير وكيفية الإنتهاء من الإجراءات والإختبارات المطلوبة.
- التسويق للأثاث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الصحة والسلامة المهنية في صناعة الأثاث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إدارة أفراد وإنتاج للأثاث الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن إتاحة الدورات التدريبية من خلال الكليات الفنية أو غيرها من مقدمي الخدمات في التعليم المهني والتدريب، ودمجها في الدورات التدريبية الحالية أو إتاحتها كتدريبات منفصلة، ويمكن إتاحة مواد للتعلم الذاتي عبر الإنترنت وفي شكل مطبوع لنشر الفائدة وتعظيم الإستفادة.

يجب إشراك مقدمي الخدمات في التعليم المهني والتدريب مع أصحاب العمل حتى يتفهموا إحتياجاتهم في المهارات ويتجاوبوا معها، ويجب أيضاً أن يتابعوا الخريجين حتى يتكون لديهم فهم أفضل عن متطلبات سوق العمل، وتشتمل هذه المواصفات والأولويات الأساسية لمزيد من توفير التعليم المهني والتدريب والذي أبرزه التحليل على ما يلي:

- تشطيب الخشب، الدهانات والتنجيد
- لصق القشرة وتطعيم الخشب
- التغليف
- تشغيل ماكينة CNC

٥ ـ تطوير شراكة تدريب المشروعات إلى مجلس مهارات القطاع (Sector Skills Council)

يجب تطوير شراكة التدريب الحالية إلى مجلس مهارات القطاع لصناعة الأثاث، على أن يكون المجلس ملائماً لقطاع الأثاث ويهدف إلى تقديم ريادة مستمرة بشأن توجيه وتنمية المهارات التي يحتاج لها القطاع، وتحسين التنسيق فيما بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بالمهارات والتعاون مع المؤسسات القائمة المرتبطة بتنمية المهارات، ويجب أن يضم المجلس مجموعة واسعة من ممثلي الأطراف المعنية بما في ذلك إشراك ممثلين عن العمال، والوزارات ذات الصلة مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة ووزارة التجارة والصناعة، والوكالات ومنظمات القطاع (مثل مجلس التصدير) مع الحفاظ على التمثيل الأساسي لأصحاب العمل.

يتطلب الأمر أيضاً وضع قانون وأسس تمويل يمكن الاعتماد عليها سواء من الموارد الخاصة والعامة، والتي يمكن توفيرها جزئياً من خلال عوائد التدريب. تشير تجارب عدد متزايد من البلدان إلى نجاح مجلس مهارات القطاع كمكون أساسي في الترتيبات المؤسسية التي تعزز القدرة التنافسية على مستوى القطاع، فعادة ما يقدم مجموعة كبيرة من الخدمات التي تشمل معلومات عن سوق العمل بشأن اتجاهات القطاع، واحتياجات المهارات، وبالتالي يلعب دوراً في ضمان جودة التدريبات المقدمة.

٦ ـ تنفيذ برنامج إرشادي رائد لمشروعات الأثاث للتدريب على التصدير

يستهدف البرنامج مشروعات الأثاث المستهدفة التي بها إمكانية واضحة للتصدير والتي تستهدفها المؤسسات التنموية بشكل مكثف، فينبغي اختيار هذه المشروعات من القطاعات الفرعية التي تظهر فرصة كبيرة لتنمية الصادرات.

يهدف برنامج التدريب الرائد إلى تمكين المشاركين من التسويق بفعالية لمنتجات الشركة من خلال زيادة الحصة الحالية أو فتح أسواق تصدير جديدة، وينطوي على الخطوات التالية:

- تحديد منتجات التصدير في داخل الشركة
- تحديد قنوات التوزيع المناسبة وتوظيفها وإدارتها.
- عقود الأسعار والتفاوض مع الوكلاء، وقنوات التوزيع والعملاء.
- التأثير في خدمات التصدير التي تقدمها الكيانات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك خدمات الشحن والخدمات ذات الصلة التي تقدمها جهات أخرى.
- الاستخدام الأمثل للنقل الجوي والبحري والبري.
- ضمان الالتزام باتفاقات التجارة الحالية وحسن استغلالها.
- ضمان مراعاة معايير التصدير والالتزام بها وإصدار الشهادات في عملية التصدير.

يهدف تنفيذ البرنامج التجريبى كمرحلة مبدئية على عدد قليل من شركات الأثاث من أجل إختبار النتائج وتحسين المحتوى والآليات من أجل الوصول إلى نجاحات موثقة يمكن تقديمها فيما بعد على نطاق موسع للمشروعات العاملة في القطاع.

جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة

Trade Agreements Sector
T.A.S
قطاع الاتفاقات التجارية
ISO 9001:2000 CERTIFIED

منظمة العمل الدولية

مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي

مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

مهارات التجارة والتنوع الإقتصادي

في مصر

في حالة:

قطاع صناعة الأثاث

بدعم من:

aftias
Aid for Trade Initiative for the Arab States